الأمم المتحدة

A/C.2/70/L.25

الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 November 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

اللجنة الثانية

البند ١٨ (د) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: السلع الأساسية

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٩/٢٢٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/١٩٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٣/٢٠٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٦/١٩٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن السلع الأساسية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي اعتمدت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥[(٢)] وقرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) القرار ٦٠/١.

15-19192 (A) 051115 051115

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وإذ تسلّم بأن الخطة تتخذ من الأهداف الإنمائية للألفية منطلقا لها وتسعى إلى إتمام ما لم يتحقق في إطارها، وإذ تشدد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة التي تجعل من القضاء على الفقر عنصرا محوريا فيها وتهدف إلى تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تسلم بأهمية اتخاذ تدابير لضمان الأداء السليم لأسواق السلع الأساسية الغذائية ومشتقاتها وتيسير الحصول في الوقت المناسب على المعلومات المتعلقة بالأسواق، بما في ذلك ما يتعلق منها بالاحتياطيات الغذائية، وذلك للمساعدة في الحد من التقلب المفرط في أسعار الأغذية ودعت إلى دعم التطوير والبحث والابتكار في مجال التكنولوجيا محليا في البلدان النامية، بوسائل منها ضمان توافر بيئة سياسات مواتية لتحقيق أمور منها التنويع الصناعي وتوليد قيمة مضافة للسلع الأساسية،

وإذ تحيط علما بالجهود الجارية لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[٣]، الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا ومسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[٤]، الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[٥] الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وإذ تعترف بالحاجة إلى وضع خطة عمل للتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تشير إلى برنامج عمل الاتحاد الأفريقي حتى عام ٢٠٦٣ وإلى خطة تنفيذه للسنوات العشر الأولى، باعتباره إطارا استراتيجيا لضمان إحداث تحوّل اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجه الخاص بالقارة الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمبادرات الإقليمية،

---

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٤) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٥) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

وإذ تحيط علما بالأهداف المحددة في إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي المعقود في روما في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الذي يعيد تأكيد التعهد بالقضاء على الجوع والفقر[٦]،

وإذ تحيط علما أيضا بفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الامن الغذائي العالمية التي أنشأها الأمين العام في عام ٢٠٠٨ وبمبادرته المتعلقة بتحدي القضاء التام على الجوع التي بدأت في عام ٢٠١٢،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٧]،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المعنون ''خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية'' التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية يؤخذ بها في إطار شراكة عالمية أنجع من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى أن خطة عمل أديس أبابا أعربت عن القلق إزاء التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية، خصوصا ما يتصل منها بالأغذية والزراعة وما لتلك التقلبات من نتائج بالنسبة للأمن الغذائي العالمي وتحقيق نتائج أفضل في مجال التغذية ودعت إلى اتخاذ تدابير لضمان حسن أداء أسواق السلع الغذائية ومشتقاتها وإلى أن تتخذ الهيئات التنظيمية المعنية تدابير ترمي إلى تيسير الحصول في الوقت المناسب وبصورة شفافة على معلومات صحيحة عن النفاذ إلى الأسواق لضمان أن تعكس أسواق السلع الأساسية على النحو المناسب التغيرات الأساسية في العرض والطلب والمساعدة في الحد من التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية، واعترفت بأهمية تهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات، بما فيها توفير الأطر التنظيمية والإدارية المساعِدة، لتعزيز العلوم والابتكار ونشر التكنولوجيات ونقلها،

(٦) انظر الوثيقة WSFS 2009/2 الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

(٧) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

ولا سيما إلى المشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلا عن التنويع الصناعي وتوليد قيمة مضافة للسلع الأساسية،

وإذ تحيط علما بالنتائج التي تمخضت عنها الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٨]، وبالقرارات الأخرى التي اتخذها والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥،

وإذ تحيط علما أيضا بإعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية اللذين اعتمدا في مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة المعني بالسلع الأساسية المعقود في أروشا، جمهورية تترانيا المتحدة، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ واللذين أقرهما المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة المعقودة في الخرطوم في الفترة من ١٦ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦[٩]،

وإذ تشير إلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[١٠]، والوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والمعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[١١]،

وإذ تحيط علما مع التقدير بتقرير السلع الأساسية والتنمية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لكل من عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥،

وإذ يساورها بالغ القلق من استمرار ارتفاع قابلية الكثير من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية للتضرر بتقلبات الأسعار، وإذ تقر بالحاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل تحسين تنظيم الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية، عند الاقتضاء، وتحسين كفاءتها وتجاوبها وأدائها وشفافيتها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بغية التصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية،

---

(٨) TD/500/Add.1.

(٩) انظر A/60/693، المرفق الثاني، المقرر EX.CL/Dec.253 (VIII).

(١٠) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١١) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

وإذ تعرب عن بالغ القلق من استمرار التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وخاصة على التنمية، وإذ تسلم بوجود أدلة على حصول انتعاش متفاوت وهش، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، رغم الجهود الكبيرة التي ساعدت على احتواء المخاطر القصوى وتحسين ظروف الأسواق المالية والحفاظ على الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة حرجة محفوفة بمخاطر الهبوط، بما في ذلك التقلبات الشديدة في الأسواق العالمية، وارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب، والمديونية المتزايدة في بعض البلدان، واتساع نطاق الضائقة المالية، الأمر الذي يطرح تحديات بالنسبة للانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي ويعكس الحاجة إلى إحراز تقدم إضافي نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه،

وإذ تقر بالتأثير السلبي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، وخاصة على النساء والفتيات،

وإذ تقر أيضا بأن بلدانا نامية عديدة لا تزال تعتمد اعتمادا شديدا على السلع الأساسية الأولية بوصفها المصدر الرئيسي لإيراداتها من التصدير ولإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل وتكوين المدخرات المحلية، وبوصفها القوة المحركة للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر،

وإذ تقر كذلك في هذا السياق بأن البلدان النامية ما زالت تعتمد بشدة على السلع الأساسية الأولية، وإذ تقر بالتحديات والاحتياجات الخاصة التي تواجه تلك البلدان،

وإذ تشدد على ما تتسم به التنمية الصناعية من أهمية قصوى للبلدان النامية، بوصفها رافدا بالغ الأهمية من روافد النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي وتوليد القيمة المضافة،

وإذ تقر بأن حالة عدم اليقين السائدة في أسواق السلع الأساسية العالمية تعزز الحاجة إلى معالجة إشكالية السلع الأساسية معالجة شاملة، بما يشمل أمورا منها الطلب على السلع الأساسية وقدرات الإمداد وإيرادات السلع الأساسية والاستثمارات في الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتنوع أوضاع واحتياجات فرادى البلدان ولتعزيز تنميتها المستدامة، وإلى توطيد العلاقة بين جملة أمور، منها التجارة والأغذية والتمويل والاستثمار في الزراعة المستدامة والطاقة والتصنيع،

وإذ ترحب بالعمل على بناء توافق في الآراء بشأن المسائل المتصلة بالسلع الأساسية الذي يتم عن طريق اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بما فيها اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات المعنية بالسلع الأساسية والتنمية والمنتدى العالمي للسلع الأساسية والمؤتمر والمعرض الأفريقيان لتجارة النفط والغاز والمناجم والتمويل المتعلق بهما،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء الاتجاهات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية العالمية وآثار التقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية،

وإذ تحيط علما بالتراجع الملحوظ في أسعار السلع الأساسية مؤخرا وباحتمال أن تحتاج الاقتصادات المصدرة للسلع الأساسية إلى التكيف لفترة قد تطول مع مستويات أقل من إيرادات التصدير والضرائب،

وإذ تحيط علما أيضا بتقلب أسعار السلع الأساسية وعدم إمكانية التنبؤ بها، الأمر الذي هدد في الماضي القريب، من بين ما هدده، الأمن الغذائي للبلدان المستوردة الصافية لتلك السلع، وإذ تلاحظ كذلك أن استمرار هذه الحالة من عدم اليقين والتقلب الممتدة لفترة طويلة والتي تفاقمت بفعل الاتجاهات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية، يمكن أن يضعف قدرات جميع البلدان النامية على مواصلة تنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

وإذ تؤكد أهمية وضع سياسات لمعالجة القضايا الهيكلية الأطول أجلا في اقتصاد السلع الأساسية وإدماج السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في استراتيجيات أوسع نطاقا للتنمية والقضاء على الفقر على جميع المستويات،

وإذ تحيط علما بجميع المبادرات الطوعية المتخذة في هذا الشأن بهدف تحسين الشفافية في أسواق السلع الأساسية وتخفيف أثر التقلبات المفرطة في الأسعار،

وإذ تؤكد أهمية توفير معلومات دقيقة وشفافة في الوقت المناسب للمساعدة على التصدي للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، وإذ تلاحظ المبادرات العالمية والإقليمية التي تشمل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية ومنتدى الاستجابة السريعة التابع له اللذين تستضيفهما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمبادرة المشتركة بين المنظمات بشأن البيانات النفطية، وغيرها من النظم والبرامج الإقليمية للبيانات، وإذ تحث المنظمات الدولية المشاركة فيها والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والحكومات على كفالة نشر مواد إعلامية عالية الجودة عن أسواق الأغذية في الوقت المناسب،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء ما يحدثه تغير المناخ وأنماط الطقس الحادة من آثار سلبية على إمكانية الحصول على السلع الأساسية الزراعية واستخدامها وأسعارها،

وإذ تؤكد أهمية العمل داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمبدأ شمول الجميع وإذ تؤكد أيضا أنه ينبغي أخذ الدول المراقبة في الحسبان لدى تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية[١٢]؛

٢ - تسلم بالترابط الوثيق بين حسن أداء أسواق السلع الأساسية وقدرة بعض الاقتصادات المصدرة للسلع الأساسية على توليد إيرادات وتعبئة موارد محلية لدعم تنميتها المستدامة، بوسائل تتمثل أساسا في النمو الاقتصادي والتصنيع والعمل اللائق وتنويع الأسواق؛

٣ - تشجع البلدان النامية على أن تقوم، وفقا لخططها وسياساتها الوطنية وباستخدام المساعدة التقنية، بزيادة قدرتها على اكتشاف ومنع ممارسات التسعير الداخلي فضلا عن ممارسات التسعير التهربي في قطاعات السلع الأساسية التابعة لها حتى تزيد من الفوائد التي تعود عليها من هذه القطاعات لدعم النمو والتنمية المستدامين؛

٤ - تكرر تأكيد ضرورة بذل المزيد من الجهود للتصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، بسبل تشمل على وجه الخصوص مساعدة المنتجين، ولا سيما صغار المنتجين، على إدارة المخاطر، وفقا للخطط والسياسات الوطنية؛

٥ - تهيب بالمجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أجل التصدي للعوامل التي تخلق عوائق هيكلية أمام التجارة الدولية وتعرقل أمورا من بينها التنويع، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات المالية، مما يؤدي إلى ندرة الموارد المتاحة للاستثمار في قطاع السلع الأساسية، وضعف الهياكل الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بتكلفة وسائل النقل والتخزين ومدى توافرها، ونقص المهارات في مجال إنتاج وتسويق المنتجات البديلة؛

٦ - ترحب بالدعوة إلى عقد المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي، كينيا، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتؤكد ضرورة التوصل إلى نتائج متوازنة وطموحة وشاملة وذات توجه إنمائي؛

٧ - تدعو إلى اتخاذ مجموعة متسقة من الإجراءات السياساتية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة التقلبات المفرطة في الأسعار ودعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في التخفيف من الآثار السلبية، وخصوصا بتسهيل تحقيق القيمة المضافة وتعزيز مشاركة هذه البلدان في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة للسلع الأساسية

(١٢) A/70/184.

والمنتجات المتصلة بها، وبدعم تنويع هذه الاقتصادات على نطاق كبير، وبتشجيع استخدام ومواصلة تطوير أدوات وصكوك واستراتيجيات لإدارة المخاطر تكون موجهة نحو السوق؛

٨ - تؤكد أهمية وضع وتعزيز السياسات والاستراتيجيات الزراعية التي تعترف بالدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في مجال الأمن الغذائي وتحسين النتائج المتحققة في مجال التغذية وتتناوله بوصفه جزءا لا يتجزأ من تدابير التصدي في الأجلين القصير والطويل لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والتقلب المفرط في الأسعار والأزمات الغذائية في البلدان النامية؛

٩ - تسلم بوجود إمكانيات للابتكار وتحسين الإنتاجية وتعزيز الصادرات غير التقليدية في معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما في أفريقيا، وتدعو إلى تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي وكذلك تبادل الخبرات في هذه المجالات في إطار التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب؛

١٠ - تشدد على أهمية زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية كوسيلة لتعزيز التنمية الزراعية وزيادة التنويع في السلع الأساسية، بما في ذلك الإنتاج ذو القيمة المضافة، والتجارة بهذه السلع، وتحث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في أن تعمم، استنادا إلى الظروف والأولويات الإنمائية الوطنية، سياسات تجارية وكذلك سياسات استثمارية ومالية سليمة بوصفها عناصر رئيسية لاستراتيجيات التنمية، وعلى مساعدة تلك البلدان على الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الإنتاجية الزراعية ودعمهما؛

١١ - تنوه بإقرار لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام ٢٠١٢ للمبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

١٢ - تنوه أيضا بالعملية التشاورية الشاملة الجارية داخل لجنة الأمن الغذائي العالمي لوضع مبادئ طوعية وغير ملزمة للاستثمارات الزراعية المسؤولة تستهدف جميع أصحاب المصلحة المعنيين بتلك المبادئ أو المستفيدين منها أو المتأثرين بها؛

١٣ - تعيد تأكيد هدف القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة بوسائل منها النهج المزدوج المسار المعلن في إطار العمل الشامل

المحدَّث الذي وضعته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم[١٣]؛

١٤ - تؤكد أن المساعدة التقنية وبناء القدرات الهادفين إلى تحسين قدرة المنتجين على التنافس في مجال تصدير السلع الأساسية لهما أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، وتدعو الجهات المانحة إلى توفير الموارد الضرورية لغرض المساعدة المالية والتقنية المخصصة تحديدا للسلع الأساسية، وبخاصة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، وكذلك تطوير الهياكل الأساسية للبلدان النامية، بغية الحد من العوائق المؤسسية وخفض تكاليف المعاملات وتعزيز تجارة السلع الأساسية فيها وتنميتها وفقا لخطط التنمية الوطنية؛

١٥ - تؤكد أيضا ضرورة أن يكون الهدف من مبادرة المعونة التجارية مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على بناء ما تحتاج إليه من قدرات فيما يتعلق بجانب العرض ومن هياكل أساسية تتصل بالتجارة ليتسنى لها تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها والقيام، بشكل أعم، بتوسيع نطاق تجارتها؛

١٦ - تشير إلى الاتفاق على أن يواصل المؤتمر الوزاري والأجهزة المختصة في منظمة التجارة العالمية استعراض تأثير نتائج جولة أوروغواي على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية استعراضا منتظما، بهدف اتخاذ تدابير إيجابية لتمكين هذه البلدان من تحقيق أهدافها الإنمائية، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ قرار مراكش الوزاري الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

١٧ - تشجع البلدان المتقدمة النمو التي لم تقم بعد باتخاذ خطوات نحو بلوغ هدف العمل في الوقت المناسب بإتاحة نفاذ منتجات أقل البلدان نموا جميعها إلى الأسواق بصورة دائمة دون أن تخضع لرسوم جمركية أو حصص، والبلدان النامية التي تعلن أنها في وضع يسمح لها بالقيام بذلك، على أن تفعل ذلك، بما يتفق وإعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥؛

١٨ - تشجع بقوة المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الدولية على أن تساعد البلدان النامية، وبخاصة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، في معالجة آثار التقلبات المفرطة في الأسعار؛

(١٣) يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: www.un-foodsecurity.org.

١٩ - تؤكد من جديد أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة من حقها أن تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية؛

٢٠ - تدرك أهمية زيادة الكفاءة والفعالية والشفافية في إدارة إيرادات القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتأتية من جميع السلع الأساسية والصناعات المرتبطة بالسلع الأساسية، بما فيها السلع التامة الصنع، دعما للتنمية؛

٢١ - تدرك أيضا الدور الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باعتباره مؤسسة في دراسة التفاعل بين أسواق السلع الأساسية والتنمية الاقتصادية وفي وضع مفهوم للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية؛

٢٢ - تدرك كذلك المساهمات المهمة للصندوق المشترك للسلع الأساسية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالسلع الأساسية، وتشجعهما على القيام، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والهيئات الأخرى المعنية، بتعزيز التنسيق فيما بينها وتحديد وتنفيذ تدابير مبتكرة لتمكين قطاع السلع الأساسية من الإسهام بشكل مستدام في التنمية الاقتصادية، بما يشمل التوصل إلى طرق للحد من القابلية للتضرر بتقلبات السلع الأساسية وتعزيز الأنشطة المضطلع بها في البلدان النامية بهدف تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وإمكانية التعويل على عرض هذه السلع، وتعزيز التنويع وإضافة القيمة، وتحسين القدرة التنافسية للسلع الأساسية وتمتين سلسلة الأسواق وتحسين هياكل الأسواق وتوسيع قاعدة الصادرات وضمان مشاركة جميع الجهات المعنية بشكل فعال، استنادا إلى فهم مشترك لإسهام السلع الأساسية في التنمية المستدامة؛

٢٣ - تؤكد ضرورة أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وشركاؤه، بروح من التعاون المشترك بين الوكالات والشراكات التي تضم أصحاب مصلحة متعددين وضمن ولاية كل منهم، مشاركتهم الفعالة في إجراء بحوث وتحليلات ذات نهج تعاوني لإشكالية السلع الأساسية وما يتصل بذلك من أنشطة في مجال بناء القدرات وتوافق الآراء ليتسنى بانتظام توفير التحليلات والمشورة في مجال السياسة العامة المتصلة بالتنمية المستدامة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل؛

٢٤ - تؤكد أهمية تيسير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، استنادا إلى قواعد واضحة ومعايير موضوعية محددا سلفا، مع مراعاة مستويات تنميتها وأولوياتها؛

٢٥ - تشدد على الحاجة الماسة إلى توفير التمويل اللازم للتجارة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وحصولها عليه في ضوء تزايد صعوبة الحصول على جميع أنواع الائتمان ومع مراعاة القدرة على تحمل الديون؛

٢٦ - ترحب بالالتزام بمضاعفة الجهود للحد بقدر كبير من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠، بغية القضاء عليها في نهاية المطاف، بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي والفساد عن طريق تطبيق قواعد تنظيمية وطنية أقوى وزيادة التعاون الدولي، بما في ذلك الالتزام بتقليل الفرص المتاحة لتجنب الضرائب والنظر في تضمين جميع المعاهدات الضريبية أحكاما تناهض إساءة الاستعمال وتعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية في بلدان المنشأ وبلدان الوصول على حد سواء، بسبل منها السعي لضمان اطِّلاع السلطات الضريبية المعنية على جميع المعاملات المالية التي تجري بين الحكومات والشركات مع التكفل في الوقت نفسه بأن تدفع جميع الشركات، بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، الضرائب لحكومات البلدان التي تزاول فيها أنشطتها الاقتصادية وتتولد فيها القيمة، وذلك وفقا للقوانين والسياسات الوطنية والدولية؛

٢٧ - تقرر تنظيم حوار رفيع المستوى بشأن أسواق السلع الأساسية في مقر الأمم المتحدة في النصف الأول من عام ٢٠١٦ في شكل اجتماع غير رسمي يستعرض الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية وكيفية تأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، على أن يتم البت في موعد الحوار وطرائق إجرائه في قرار يصدر بهذا الشأن؛

٢٨ - تهيب بجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والعالمية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، بما فيها على وجه الخصوص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وجميع المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية المعنية إلى أن تواصل، في حدود ولاية كل منها، بحث مسألة أسواق السلع الأساسية وأداء تلك الأسواق فيما يتعلق بقدرة الدول الأعضاء على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠،

٢٩ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تشرك، في حدود ولاية وموارد كل منها، الدول المراقبة في تنفيذ هذا القرار؛

٣٠ - تؤكد أهمية استمرار النظر من الناحية الفنية في البند الفرعي المعنون ”السلع الأساسية“، وتقرر إدراج هذا البند الفرعي في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين، في إطار البند المعنون ”المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي“؛

٣١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن التقييم المستكمل للاتجاهات والتوقعات المتعلقة بالسلع الأساسية، وأسعار السلع الأساسية في الأجل الطويل، وطرق تعزيز التنسيق فيما بين المنظمات الدولية المعنية بالسلع الأساسية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، وطرق تقييم أثر الاتجاهات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية على التنمية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.